حسني مبارك : اقامة مجتمع اصحاب الملايين

ممدوح سالم : وعد بالمزيد من « الانفتاح » !

ايجاراتها مع مستوى معيشة الشعب المصري ، فضلا عن مساهمة ذلك في رفع اسعار مواد البناء وتكلفته في وجه من يحاول بناء مساكن اكثر تواضعا ، حتى اصبح الحصول على مسكن مطلبا مستحيلا بالنسبة للمواطن العادي . كما وصل ثمن السنتيمتر المربع من الأرض ، في بعض المناطق ، الى عشرة جنيهات !

مصر .. « شقة مفروشة » !

وفي الوقت الذي تحتاج فيه القاهرة ، مثلا ، الى مليون وحدة سكنية فان عدد الشقق المفروشة (المؤثثة) التي تؤجر في القاهرة للسياح يتجاوز بكثير ٣٠ الف شقة . وتقول مجلة « الاهرام الاقتصادي » ان الزيادة في ايجارات الشقق بلغت ، في المتوسط ، ٥٠٠ في المائة بسبب الدولارات البترولية التي تدفقت على مصر في السنتين الماضيتين « وجعلت من كل مصري شريف غريبا منبوذا في عقر داره » ، اذ ان القدرة غير المحدودة على الدفع ، من جانب اصحاب هذه الدولارات ، جعلت ملاك العقارات في مصر يفقدون صوابهم . واصبح من المستحيل على اي مصري ان يتوصل الى شقة اقل من العادية . فالشقق القديمة والجديدة تؤجر مفروشة . ويقول المصريون الان ، ان « السادات يؤجر مصر كلها .. مفروشة » ! اما الذي لا يؤجر مفروشا فانه يطالب بخلو لا يقل عن عدة الاف من الجنيهات في الاحياء الشعبية !

وحذرت مجلة « الاهرام الاقتصادي » ـ التي تؤمن تماما بسياسة الانفتاح رغم كل شيء ـ الحكومة المصرية من الارتفاع الجنوني في سوق العقارات ، في بلد يحتاج فيه الجامعي الى رهن مرتبه لمدة عشر سنوات على الاقل حتى يحصل على شقة اقل من العادية ، « بمثل قنابل زمنية شديدة الفتك في المجتمع المصري » ودعت الحكومة الى نزع الفتيل منها « قبل ان تنفجر وتتصدع معها اركان المجتمع ».

ثروات بلا ضرائب

وقد يقول البعض ان السياح الذين يستاجرون الشقق المفروشة يوفرون للدولة عائدا من العملات الصعبة تحتاج اليه . ولكن مجلة « الاهرام الاقتصادي » تعلن انها « تتحدى اي مسؤول » ان يردد هذا الزعم . فالحقيقة ، كما تعترف المجلة اليمينية ، هي ان السياحة وكل ما يصاحبها من انفاق انما يتم خارج الاسواق المشروعة للنقد ، بل هي الغناء الرئيسي للسوق السوداء وعمليات المقاصة ، وتستخدم حصيلتها في استيراد معلبات البيرة والكوكاكولا والكافيار وخلافه في وقت يتمنى فيه المصري المطحون ان يظل قادرا على شراء الفول والعدس .

ويقول الدكتور لطفي عبد العظيم رئيس تحرير « الاهرام الاقتصادي » ـ وهو من اول دعاة « الاقتصاد الحر » ـ ان تاجر الشقق المفروشة قد اوجد طبقة كبرى من الاثرياء الذين هم كلهم متهربون من الضرائب . ويصل دخل هذه الطبقة من المؤجرين الى ٦٠ مليون جنيه سنويا . ولو حصلت الدولة على ما يخصها من ضرائب وارباح تجارية وايراد عام من هؤلاء ، لزاد ذلك عشرين مرة عن الحصيلة الكلية الحالية لضريبة الايراد العام التي يتحملها الموظفون البائسون .

وتؤدي زيادة استهلاك من ارتفعت دخولهم الطفيلية عن هذا الطريق الى ارتفاع اسعار السلع الاساسية . والنتيجة هي ان نجد في احد طرفي صفقات المقاصة مساكن فاخرة للسياح ومن هم في مستواهم ، وفي الطرف الاخر سلعا كمالية تملأ الاسواق للقلة القادرة فقط .

ويقدر ما ورد الى مصر من سلع استهلاكية بعد قرارات « الانفتاح » ، خلال عام ١٩٧٥ فقط ، بحوالي ١٠٠ مليون جنيه ، مما يعني تسرب الدخل القومي الى الخارج . والمعروف ان نظام الاستيراد بدون تحويل عملة يعني استيرادا بتهريب عملة .

ارباح الوسطاء والتجار

وهكذا تجاوز سعر كيلو اللحم ١٨٠ قرشا ، واصبحت البيضة الواحدة باربعة قروش . اما العثور على دجاجة في الجمعية التعاونية الاستهلاكية فقد اصبح كضربة الحظ . والارز موجود وغير موجود . والمواطن فريسة سهلة للاختناقات وتلاعب التجار والوسطاء .

ولا يبيع القطاع العام الا ١٥ بالمئة من السلع التي تحتاجها الجماهير ، والباقي يبيعه التجار . ولكن هذه الـ ١٥ بالمئة تختفي من القطاع العام لكي تباع في السوق السوداء باسعار اعلى . وكانت وزارة التموين هي التي تشتري الماشية لتبيعها في المجمعات الاستهلاكية ، واصبحت الان تتركها للتجار ليشتروها ، هم ، ويبيعونها ، وتبرعت الوزارة بحصتها من اللحم البلدي للجزارين . فالمهم ان يكسب التجار !

وفي نفس الوقت ، كانت الدولة « سخية » ، فمنحت التجار تراخيص استيراد بدون تحويل عملة قدرها ٢٦٤ مليون جنيه في ١٣ شهرا فقط .

ونمط الاستهلاك الذي خلفته السنوات الماضية، وظهور طبقة جديدة ضاغطة من اجل المزيد من الاستهلاك وما يرتبط بذلك من خدمة الدولة لمصالح هذه الطبقة ومطالبها ، ولو كان ذلك بما يزيد عن امكانياتها وبما يؤدي الى ذلك الميزان الكبير المختل في التعامل مع العالم الخارجي .. لا بد ان يؤدي الى ارتفاع الاسعار .

وقيام الحكومة بتمويل عجز مدفوعاتها الخارجية بالقروض والتسهيلات التي تحصل عليها من البنوك او الموردين يؤدي الى زيادة تكلفة الاستيراد . فالقروض لها فوائد ، والفوائد يدفعها المستهلك .

ويزيد ايضا من تكاليف الاستيراد السياسة النقدية التي تتبعها الدولة . فهي تحدد للجنيه المصري سعرين : سعر رسمي يزيد عن قيمة الجنيه الاسترليني بـ ١٠ بالمئة وسعر تشجيعي يتم التعامل به فيما يسمى السوق الموازية . والسعر التشجيعي هو ستار لتخفيض قيمة الجنيه بحيث يتم ، مثلا ، دفع ستة جنيهات مصرية في سلعة ثمنها عشرة دولارات بدلا من اربعة جنيهات مصرية . والسياح والمصريون العاملون في الخارج لهم الحق في بيع عملاتهم الصعبة بهذه الاسعار التشجيعية . والمستوردون المصريون يشترون العملات بهذه الاسعار ايضا ، مما يزيد تكلفة الاستيراد والانتاج تلقائيا .

وكانت الدولة تتوقع ان يكون دخل السوق الموازية من نفقات السياح والمصريين العاملين في الخارج (مليون شخص) ٤٠٠ مليون او ٥٠٠ مليون جنيه ، ولكنها وجدت ان هذا الدخل لا يتجاوز ثمانين مليونا فقط . والسبب هو قيام التجار بجمع مدخرات المصريين في الخارج بسعر يزيد عن اسعار السوق الموازية وتمويل وارداتهم السلعية بهذه المبالغ التي تصل الى مصر ، في هذه الحالة ، بضعف ثمنها .

وطريقة توزيع السلع تضاعف السعر ايضا بسبب كثرة الوسطاء واستغلالهم ، والمجموعة الغالبية من السلع ـ وهي تشكل ٥٩ بالمئة من الانفاق العائلي ـ يسيطر عليها القطاع الخاص . والسيطرة تبدأ من الحقل وحظيرة المواشي الى سوق الجملة والتجزئة .

وعندما يزيد سعر اللحوم والخضروات تزيد ايضا اسعار السلع الصناعية .

دولة رجال الاعمال

ان سياسة توزيع الدخول في مصر ذات علاقة وثيقة بالاسعار . ونمط توزيع الدخل القومي السائد لا ينتج عنه غير النمط الحالي للاستهلاك والفوضى في الاسواق والاسعار .

والقضية في الاساس هي : ان تنحاز الدولة ؟ للفقراء ومحدودي الدخل ، أم للاثرياء ورجال الاعمال؟

والاجابة على هذا السؤال اصبحت واضحة تماما للجماهير المصرية .

وقد اجتاح جنون الاسعار الريف المصري حيث اصبح ثمن كيلو السكر ٤٨ قرشا ، ولتر الجاز ٦ قروش ونصف ، وباكو الشاي عشرة قروش ، وكيلو السمن الصناعي ٣٨ قرشا وعلبة السجائر الكبيرة ٣٥ قرشا .

وزيادة في الجشع .. لم يرحم تجار شارع « الشواربي » للسلع المستوردة القرية المصرية . فاقاموا في قرية « دميرة » بمركز طلخا في محافظة الدقهلية « بوتيكات » تبيع الدبولين والتليفزيونات والفسالات . وهناك يحكون ان فلاحا ذهب ليشتري بقرش قطعة من الحلاوة الطحينية ، فاعطاه البائع ـ بطريق الخطأ ـ قطعة من الجبن « النستو » المستورد !

وتجار المدينة مشغولون بتوفير باروكات الشعر ومعلبات الكريز (ثمن علبة تحتوي على ملعقتين ١٤٠ قرشا) والاناناس (٩٠ قرشا .. العلبة الواحدة) والسفن آب (العلبة ٧٥ قرشا) لكي يشتريها افراد الطبقة الرأسمالية .. بينما سكان القرى يبحثون عن رغيف الخبز وصابون الغسيل .

ووزير التجارة المصري زكريا توفيق يرى ان السلع الاجنبية موجودة في مصر من خلال عمليات التهريب وان القرارات الاقتصادية الاخيرة للحكومة لم تفعل سوى « تقنين الاوضاع القائمة » .. أي تقنين التهريب ! ويعلن الوزير منافسة السلع الاجنبية للمصرية هي الوسيلة الوحيدة لتطوير الانتاج الصناعي في مصر رغم ان السلع المصرية لم تحقق تطورا يمكنها من مواجهة هذه المنافسة .

تدهور سلع التصدير

وقد ادى تركز اهتمام الفئات الرأسمالية الحاكمة في مصر على الربح السريع والنهب والكسب الحرام في السنوات الاخيرة الى نتائج مدمرة على الصعيد الزراعي ، مما ساهم في زيادة موجة الغلاء .

كولبي زار القاهرة في مهمة مخابراتية

قام وليام كولبي مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية السابق بزيارة سرية للقاهرة حيث اجتمع مع مدير المخابرات الايرانية ، الذي وصل الى العاصمة المصرية في ذات الوقت ، ومسؤولي المخابرات المصرية .

تم الاتفاق على التعاون والتنسيق بين اجهزة المخابرات المذكورة ضد الحركة الوطنية في المنطقة ..

وكانت المخابرات المصرية قد اوفدت بعثة من رجالها الى الولايات المتحدة للحصول على تدريب من اجهزة المخابرات الامريكية .

عمولات للسادات من .. عثمان أحمد عثمان !

يتقاضى انور السادات عمولات منتظمة من عثمان احمد عثمان وزير الاسكان والتعمير المصري والمليونير الكبير . الشكل الذي يتم به صرف العمولات للسادات هو ان يرسو العطاء في المناقصات على شركة المقاولات العربية التي يملكها عثمان احمد عثمان .

وهذا العطاء يرسو بقرار من الرئيس المصري . اما المناقصة فهي مجرد غطاء شكلي لتمرير الصفقة والعمولة .

وجدير بالذكر ان ابنة السادات تزوجت مؤخرا من المهندس محمود عثمان احمد عثمان نجل المليونير الكبير عثمان احمد عثمان